دولة فلسطين

هيئة مكافحة الفساد

وزارة شؤون المرأة

مذكرة تعاون مشتركة ما بين

هيئة مكافحة الفساد

و

وزارة شؤون المرأة

البند الثالث: مجالات التعاون

اتفق الفريقان على التعاون فيما بينهما من خلال تنفيذ البنود الآتية:

1. تضمين الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 ضمن الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للعدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022.
2. تنفيذ برامج ارشادية وتوعوية للوقاية من مخاطر الفساد، وتعزيز منظومة النزاهة.
3. مشاركة فاعلة في ادماج قضايا النوع الاجتماعي في جهود وسياسات مكافحة الفساد في فلسطين، استنادا الى الاتفاقيات والمرجعيات الدولية.
4. تعزيز عملية المساءلة في قضايا الفساد والتمييز ضد المرأة.
5. التعاون بخصوص تعزيز دور المرأة في مكافحة الفساد.
6. مراجعة مخاطر الفساد والتمييز ضد المرأة في أماكن العمل.
7. يلتزم الفريق الثاني بتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في الوزارة المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.
8. يلتزم الفريق الثاني بتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية والشكاوى والنوع الاجتماعي والشؤون القانونية، ورفدها بالموارد البشرية الكفؤة، وتعزيز الحوكمة لديها، وبناء قدراتها في مجالات عملها.
9. العمل على تطوير الانظمة والاجراءات والأدلة المعمول بها لدى الفريق الثاني بما ينسجم مع معايير النزاهة والشفافية وحوكمتها بما يحقق زيادة ثقة المواطنين بها.
10. اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة من قبل الفريق الثاني والتنسيق مع جهات الاختصاص لتدريب الموظفين على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة والعمل على تفعيل الالتزام بها وتعميمها على كافة الموظفين وتوعية المواطنين متلقي الخدمة بخصوصها.
11. المشاركة في الزيارات التعليمية والفعاليات الداخلية والخارجية الهادفة لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

البند الرابع: تشكيل لجان مختصة

1. تشكل لجنة مختصة تجمع في عضويتها أعضاء من كلا الفريقين لمتابعة تنفيذ ما ورد في بنود هذه المذكرة، والتنسيق بين الفريقين.
2. تتشكل اللجنة من الإدارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد في هيئة مكافحة الفساد " الفريق الأول"، والدائرة القانونية في وزارة شؤون المرأة " الفريق الثاني.

مذكرة تعاون مشتركة

تمهيد:

على ضوء التعاون المثمر فيما بين الفريقين وتدعيماً لمبدأ تضافر الجهود الوطنية كأحد المبادئ الأساسية التي يستند اليها الفريق الأول في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، ومن باب تطوير وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك لتحقيق أطر وسياسة الفريق الاول ورؤيته المبنية على أساس خلق بيئة رافضة للفساد في المجتمع الفلسطيني تقوم على ركائز النزاهة والشفافية والمساءلة واستناداً الى دور الفريق الثاني في تعميم وادماج مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة كافة اشكال العنف واثر ذلك على تنفيذ أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022، وتنفيذاً لاستراتيجية المساواة والعدالة ما بين الجنسين وتمكين المرأة للأعوام 2017 -2022 وتحقيقا للالتزام الفعلي بتطبيق أهداف التنمية المستدامة فقد اتفق الفريقان على أن يتم إبرام المذكرة بينهما وفقا للشروط والبنود الآتية:

يعد التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من بنود هذه المذكرة ومتمماً لها ولأحكامها.

البند الأول: الجهات المسؤولة عن التنفيذ:

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها رئيس الهيئة المستشار د. أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة شؤون المرأة / وتمثلها وزيرة شؤون المرأة د. آمال حمد.

البند الثاني: الإطار العام لمذكرة التعاون:

1. التعاون لتنفيذ الاتفاقيات والمرجعيات الدولية ذات العلاقة بمكافحة الفساد.
2. مأسسة النوع الاجتماعي في جهود مكافحة الفساد.
3. صياغة إطار عمل استراتيجي مشترك لتعزيز دور الفريقين لتنفيذ مسؤولياتهما وفقاً لاختصاصاتهما.

البند الخامس: ضمانات التنفيذ

1. يلتزم الفريقان ببذل الجهد اللازم والعمل على جسر الفجوات وإزالة المعيقات.
2. في حال وجود خلافات يتم معالجتها بالحوار ما بين الفريقين.

البند السادس: المراسلات

أي مراسلات تخص تنفيذ بنود هذه المذكرة يجب أن تكون كتابياً.

البند السابع: مدة المذكرة

يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتبارا من تاريخ توقيعها ولمدة ثلاث سنوات، وتجدد بموافقة الفريقين.

البند الثامن: تعديل المذكرة

يحق لكلا الفريقين تقديم اقتراح لتعديل هذه المذكرة، ويكون ذلك من خلال مراسلات رسمية، ويشترط لإجراء التعديل موافقة الطرف الآخر.

البند التاسع: إلغاء المذكرة

في حال إلغاء هذه المذكرة تظل أحكامها سارية المفعول بالنسبة إلى البرامج أو المشاريع التي تمت في ظلها والتي لم تنتهي بعد؛ إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك.

البند العاشر: المصادقة والتوقيع

حررت هذه المذكرة على نسختين باللغة العربية، ولهما نفس الحجية القانونية، ووقع الفريقان عليها بإرادتهما الحرة، وهما ملزمان بتنفيذ ما ورد فيها بما لا يتعارض مع القوانين السارية في فلسطين، وتتضمن هذه المذكرة عشرة بنود بما فيها هذا البند، ويعتبر " التمهيد" جزء لا يتجزأ منها ويقرأ معها، ويقر الفريقان بأنه استلم نسخة موقعة عنها، وتم التوقيع عليها في مدينة رام الله، بتاريخ 14 / كانون ثاني / 2020 .

الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

الفريق الثاني

وزيرة شؤون المرأة

د. آمال حمد